امّا بالنسبة لقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فان هيئة الامم المتحدة كانت قامت، من خلال قراراتها المتعدّدة، بتحديد اطار عملية التفاوض وارساء أسسها الرئيسة وتعريف هدفها العام. ومن أهمّ القرارات الدولية التي حاولت التعامل مع ذلك الصراع قرار التقسيم للعام ١٩٤٧، وقرار حق العودة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين للعام ١٩٤٨، وقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ للعامين ١٩٦٧ و١٩٧٣ على التوالي.

عندما تمّ الاعداد لجولة المفاوضات الحالية، قام الطرف الاميركي الذي توسّط لدى الاطراف المتنازعة بتحديد قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ اساساً لعملية التفاوض. وحيث ان قرار مجلس الامن الرقم ٣٣٨ قد أُصدر في العام ١٩٧٣ واستهدف، اساساً، وقف الحرب بين مصر وسوريا من ناحية واسرائيل من ناحية أخرى، فان أهميته ضئيلة بالنسبة لعملية التفاوض. وتتلخّص محتويات القرار ٣٣٨ في نقطتين رئيستين هما، الدعوة لوقف القتال ومطالبة الاطراف المتنازعة بالبدء، فوراً، بتطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢. وهذا يعني ان القرار الاخير هو، في الواقع، الاطار المرجعي الوحيد لما يسمّى، اليوم، بعملية السلام. وينصّ القرار بين أشياء أخرى، على ما يلي: ١ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية من مناطق احتلت حديثاً؛ ٢ ـ عدم جواز احتلال اراضي الغير بالحرب والحاجة الى العمل من اجل التوصّل لسلام عادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط؛ ٣ ـ انهاء حالة الحرب، واحترام سيادة واستقلال وتكامل اراضي كل الدول في المنطقة، والاعتراف بحق كل منها بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء اثر التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام الاسرائيلية ـ المصرية، ادّعت اسرائيل بأنها استكملت شروط الالتزام بالقرار المذكور. وتقول اسرائيل بأن ذلك القرار نصّ على الانسحاب من مناطق، ولم ينصّ على الانسحاب من المناطق التي احتلت في العام ١٩٦٧ كافة. وبذلك يكون الانسحاب من سيناء، التي كانت تشكّل اكثر من ٩٠ بالمئة من الاراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧، كافية لاستيفاء شروطه. وهذا يعني، حسب المنطق الاسرائيلي، ان من حق اسرائيل الاحتفاظ ببقية الاراضي العربية التي احتلتها، وهي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وهضبة الجولان.

ان الاصرار على التمسّك «بأل» التعريف التي لم يذكرها النص الانكليزي للقرار ٢٤٢ يهمل حقيقة قيام القرار بالنص صراحة على «عدم جواز احتلال اراضي الغير بالحرب»؛ وهذا يعني في حالة الافساح في المجال لحدوث تعديل في الحدود، فان التعديل الممكن لا يجوز ان يتمّ بالاكراه ومن طريق الاحتلال. الى جانب ذلك، يهمل المنطق الاسرائيلي دعوة القرار الى احترام سيادة واستقلال وتكامل اراضي كل دولة من دول المنطقة. وحيث ان اسرائيل تحتل، اليوم، هضبة الجولان السورية ومنطقة جنوب لبنان وحوالى ٣٠٠ كيلومتر مربع من الاراضي الاردنية الواقعة شرقي نهر الاردن، فان الموقف الاسرائيلي الحالي من قرار مجلس الامن الدولي يعتبر مخالفاً، في صورة واضحة، لنصين هامين من نصوص القرار الدولي، اضافة الى سوء تفسير نصوصه الاخرى.

ان تعارض الموقف الاسرائيلي مع روح القرار الدولي من ناحية، وقيام تل ـ أبيب برفض العديد من قرارات هيئة الامم المتحدة الاخرى المتعلّقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي من ناحية ثانية، جعلها تفقد الكثير من الاحترام والدعم الدولي. الّا انه على الرغم من رفض دول العالم كافة تقريباً، تفسير اسرائيل للقرار الدولي، فان الولايات المتحدة الاميركية تقول بأن لاسرائيل الحق في تفسير ذلك